

ضوابط التجارة ومسئولية التاجر المسلم

دكتور عبدالحى المدنى

أستاذ مساعد، جامعة أين إى دى للهندسة والتكنولوجيا كراتشى باكستان

رقم الهاتف : 00923002170713

Dr.madni67@gmail.com

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين وبعد ان من فضل الله وكرمه على عباده أن أحلّ البيع وأباحه لهم، وحرّم عليهم الربا قال تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا (1) إنّ هدف البيع تحصيل منافع عظيمة يحتاج إليها الناس في حياتهم، فان لكل فرد ضرورات وحوائج من الغذاء واللباس مما لا غنى للانسان عنه مادام حيا وهو لا يستطيع وحده ان يوفرها لنفسه لانه مضطر الي جلبها من غيره ، فكان البيع هو الوسيلة التي أباحها الله لعباده لكي يصلوا إلى ما يريدون، وهو بذل الثمن لتملك المثلث.

والتاجر المسلم هو الذي اختار البيع والشراء وسيلة لكسب المال عن طريق الحلال ونعمت الوسيلة هذه حيث مدحها القرآن والسنة واشتغل بها افضل الخلق علي وجه الارض النبي المصطفى مدة من الزمن، وايضا اشتغل بها كثير من الصحابة كأبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم. ولم تكن تلك التجارة أو الأموال التي اكتسبها مانعة لهم من إقامة شعائر الله أو التفريط فيها، بل بذلوها رخيصة لدين الله وفي سبيله، فلم يكن الدنيا قط في قلوبهم بل كانت في أيديهم، ولا أدل على ذلك إلا فعل أبي بكر عندما جاء بكل ماله لرسول الله متصدقا به يرجو الثواب من الله عز وجل، فقال له رسول الله : ماذا تركت لأهلك؟ ، قال: تركت لهم الله ورسوله " (2)

وسار علي نهج هذا الجيل الطاهر التجار المسلمون بعدهم ، حيث كان لهم دور بارز في نشر الاسلام والعقيدة الصحيحة فقد قام التجار بين اهل البلاد التي رحلوا اليها بالدعوة الي الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والتعامل الحسن فأسلم كثير من الناس بسبب هؤلاء التجار في افريقيا وتركستان الشرقية و في الصين واندونيسيا وماليزيا والفلبين وغير ذلك من البلدان الكثيرة.

وحقا لم تعرف البشرية مثل الاقتصاد الاسلامي كمنهج لضبط المعاملات بين الناس والحفاظ علي الحقوق . ولكن للأسف بأن أكثر التجار اليوم لا يعلمون انه لا يسع المسلم القائم بمزاولة التجارة الجهل بفقهاء البيوع والمعاملات وهذا باتفاق الفقهاء سلفا وخلفا ومرويات الصحابة في ذلك كثيرة.

إنّ التاجر المسلم ليس كالتاجر الكافر الذي همّه الحصول علي المال بأيّ وسيلة كانت إنّما إيمانه يمنعه عن ركوب كل طريق حتي يحصل علي المال ولذا فإننا نوجه الى إخواننا التجار هذا البحث رجاء أن ينير لهم الطريق، ويقوم المعوج، ويرشد الضال إلى سواء السبيل.

التمهيد: في ضرورة التفقه في احكام التجارة

الفصل الاول : الكسب الحلال ، وضوابطه

❖ الكسب الحلال واهميته في حياة الانسان

❖ ضوابط الكسب الحلال ، وهي:

- 1- تحريم الربا باشكاله وانواعه المختلفة
- 2- تحريم كل معاملة فيها غش وخداع ومن صورها:
 - بيع المواد الفاسدة والمنتهية الصلاحية
 - التلاعب في الاوزان
 - تسويق بضاعة رديئة علي انها بضاعة جيدة
 - بيع المواد الضارة بالصحة
 - الغش في تنفيذ المقاولات واعمال البناء
- 3- تحريم الاتجار بالمحرمات و من صورها :
 - التجارة بالمسكرات كالخمر وغيرها
 - المتاجرة في الافلام الساقطة الخليعة
 - المتاجرة بالمواد المسروقة والمغصوبة

الفصل الثاني: توثيق المعاملات وفوائده

❖ توثيق المعاملات بالكتابة والشهادة

❖ فوائد ومنافع توثيق المعاملات

الفصل الثالث : مسؤولية التاجر المسلم وأخلاقه

ان التجارة في الاسلام تحكمها ضوابط وقيم اخلاقية يجب علي من يريد مزاوله التجارة ان يتحلي بها وهذه الضوابط كالاتي:

- 1- النية الصالحة
- 2- التبكير في طلب الرزق
- 3- ذكر الله عند دخول السوق

- 4- الاهتمام بالقضاء السلام وردة
- 5- السماح في البيع والشراء ، وانظار المعسر
- 6- الصدق والامانة
- 7- التحلي بالخلق الحسن
- 8- الاهتمام الشديد بوفاء الكيل والميزان
- 9- الوفاء بالوعد
- 10- الاقالة
- 11- وضع الجوائح

التوصيات والنتائج

التمهيد: في ضرورة التفقه في احكام التجارة

إنّ الكريم سبحانه وتعالى قد حث على التفقه في الدين حيث قال: فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (3) فيجب على المسلم أن يتعلم من أمور دينه ما هو ضروري لعبادته ولعمله كما في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: طلب العلم فريضة على كل مسلم (4) وصححه الالباني (5)

والمقصود بالفريضة في الحديث ما تتوقف على العلم به صحة العبادة والمعاملة فكما يجب على المسلم أن يتعلم كيفية أداء الصلاة والصيام والزكاة والحج بشكل صحيح كذا يجب على من اشتغل بعمل من الأعمال أن يتعلم الأمور الأساسية التي لا يصح ذلك العمل الا بها، فعلى التاجر المسلم أن يتعلم أحكام البيع والشراء وآداب التجارة وما يتعلق بالبيع المنهي عنها كالربا وغيره حتى يتجنبه ونحو ذلك من الأحكام.

وهذا الواجب ينبغي أن يكون قبل مزاولة التجارة فإن العلم قائد والعمل تابع وخاصة أن كثيراً من التجار والباعة في الاسواق هم من العامة الذين لا يعرفون معظم أحكام البيع والشراء، وقد كان عمررضى الله عنه يأمر التجار بالتفقه في أحكام البيع والشراء فقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين (6) وقد روي أن عمر رضى الله عنه كان يضرب من وجدته في السوق وهو لا يعرف أحكام البيع والشراء وقال أحمد محمد شاكر رحمه الله معلقاً على أثر عمر السابق: نعم، حتى يعرف ما يأخذ وما يدع، وحتى يعرف الحلال والحرام، ولا يفسد على الناس بيعهم وشراءهم بالأباطيل والأكاذيب، وحتى لا يُدخِل الربا عليهم من أبواب قد لا يعرفها المشتري، وبالجملة: لتكون التجارة تجارة إسلامية صحيحة خالصة، يطمئن إليها المسلم وغير المسلم لا غش فيها ولا خداع (7)

الفصل الاول : الكسب الحلال وضوابطه

المطلب الاول: الكسب الحلال واهميته في حياة الانسان

ان النفس الانسانية خلقت على حب المال وفطرت على جمعه وهى تسعى إلى كسبه والإكثار منه وتبالغ في التنافس فيه والتقاتل عليه حتى اصبح همها الوحيد ومبدأها الأكيد ومطلبها الفريد ذلكم هو المال الذي يُعدّ عصب الحياة وسر تقدمها وعنصر نهضتها ومطلبها من مطالبها نعم إنه المال، المال الذي لا غنى لأحد عنه ولا سبيل لتجاهله أو تركه ولا يستطيع أحد اليوم العيش بدونه، المال الذي به قوام الفرد والأمة وتقوى به الدولة وتعظم من خلاله الهيبة وتزداد به المنعة والمكانة والمال عند كل أحد مطلوب والى النفوس محبوب تقضى به الحقوق وتُجلب به الحاجات وتؤدى به الواجبات وتصان به الحرمات. ولما كان للمال أهميته الخاصة في حياة الإنسان ودوره البارز في واقع الحال جاء ذكره في القرآن وفي سنة سيد الأنام فسماه الله زينة الحياة الدنيا فقال سبحانه: المال والبنون زينة الحياة الدنيا (8) يقول علي رضي الله عنه: المال والبنون حرث الدنيا والأعمال الصالحات حرث الآخرة وقد يجمعها الله لأقوام (9) وسماه الله شهوة قد حبيت إلى الناس بين ذلك بقوله: زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث (10) وأخبر جل وعلا أن الإنسان شديد المحبة للمال فقال: وتحبون المال حبا جما (11) والمال الذي نعنيه هنا لا ينحصر في الأوراق النقدية المعروفة بل يشمل كل ما يمكن أن يملكه الإنسان في الحياة الدنيا من الذهب والفضة والأنعام والزرع والثمار والدار والعقار والعبيد والغلمان.

والمال تارة يكون نعمة وتارة يكون فتنة لذلك امتن الله به على أقوام فقال: واتقوا الذي أمركم بما تعلمون* أمركم بأنعام وبنين* وجنات وعيون (12) وحذر آخرين من الركون إليه والانخداع به وذلك في مواطن عديدة فقال: إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم (13) وقد يكون المال وبالا على صاحبه، ونقمة على مالكه، وذلك حينما يأخذه من غير حله، ويصرفه في غير حله.

وأما ما جاء في السنة المطهرة عن المال فهو أكثر من أن يحصى وأكبر من أن يستقصى وقد ورد ذكر المال في أحاديث كثيرة مدحا وذما فالمال الصالح والحلال ممدوح والمال الفاسد والحرام مذموم ومما ورد في مدحه ما جاء في صحيح بن حبان من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن النبي قال: نعم المال الصالح مع الرجل الصالح (14)، وثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي قال: اليد العليا خير من اليد السفلى (15) واليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة.

والمؤمن القوي في ماله خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في ماله فمن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير (16) والمعنى: أن المؤمن القوي في إيمانه وماله أحب إلى الله إذا قام بواجبه تجاه دينه وأمته فينفق ويتصدق وينفق على الفقير والمسكين ويكفل اليتيم وقد يجهز جيشا كما فعل عثمان رضي الله عنه حينما جهز جيش العسرة فكان جزاؤه ما أخبر به النبي بقوله: ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم، كررها مرارا عليه الصلاة والسلام (17)، وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي قال: لا

حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها(18).

وقد يذم المال لا لأنه غير مرغوب فيه ولا لأنه لا يجوز طلبه واقتناؤه ولا لان طلبه معصية لله وإنما يذم للغرض الذي ينشأ عن طلبه وتحصيله فحينما يكون المال وسيلة إلى محرم فهو مذموم وحينما يشتغل به العبد عن غيره من الواجبات الأخرى فهو مذموم وحينما يطلبه من مصدر محرم فهو مذموم وحينما لا يكون سببا في رفعة العبد في الدنيا والآخرة فهو مذموم ومن ذلك أن يكون شغل العبد الشاغل لا هم له إلا جمع المال ولا هدف له إلا كنز الدراهم والدنانير حتى أصبح عبدا للمال رؤى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال: تعس عبد الدينار والدرهم والقטיפفة والخميصة إن أعطي رضي وإن لم يعط لم يرض(19) ومن ذلك الافتتان بالمال فقد أخبر أن فتنة هذه الأمة في المال ففي حديث كعب بن عياض رضي الله عنه أن النبي قال: إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال(20)، والمبالغة في جمعه وحفظه لغير حاجة مذموم وسبب من أسباب الهوس في حبه والتعلق به فوق اللازم والاشتغال به أكثر مما ينبغي والعقل هو الذي يجعل المال في يده لا في قلبه وهو الذي يقود المال وليس المال هو الذي يقوده وهو الذي يجعل المال يرفعه إلى أعلى منازل الجنان ولا يجعله يهوي به إلى أسفل دركات النيران تأمل يا رعاك الله في منهج رسول الله في التعامل مع المال وحسن تصرفه له وعدم كثره لغير حاجة فقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال: لو كان لي مثل أحد ذهبا لسرني أن لا تمر علي ثلاث ليال وعندي منه شيء إلا شيء أرصده لدين(21) والحرص على المال وطلب جمعه من غير حله والاشتغال به دون غيره والبحث عن الشرف الزائف من أسباب فساد الدين أكثر من إفساد الذئب الجائع في الغنم ففي حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن النبي قال: ما ذئبان جائعان أرسلتا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه(22) .

ان مما لا شك ان الاسلام قد شمل جميع امور هذه الحياة سواء فيما يتعلق بالحقوق الشخصية ،او العبادات ،او المعاملات ،ومن المعاملات التي اعتني بها الاسلام وبين جميع الاحكام المتعلقة بها المعاملات المالية فبين الجائز منها والممنوع والحلال والحرام .فالواجب على المسلم أن لا يأكل إلا الحلال لان الله امر بذلك وقدم الأكل من الطيبات على العمل الصالح فقال: يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ. (23)

وفي هذا الزمان تحقق ما أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق حيث أخبر أن من الناس من لا يفرق في كسبه بين حلال وحرام فلا يهتم من أين اكتسبه وكل ما يهيمه أن يكون المال بين يديه ينفقه كيفما شاء. فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخدمه أمن الحلال أم من الحرام (24)

ومن الناس من ينسى أنه سيحاسب على ماله وأنه سيسأل عن هذا المال من أين اكتسبه وفيما أنفقه ؟

فقد ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه؟ وعن علمه فيم فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيم أبلاه(25). والمسلم في معاملاته المالية ينبغي ان يسير علي ضوء الاسلام وعلي ضوء ما حدده الله وبينه الرسول صلي الله عليه وسلم: ان الانسان في هذه الحياة لاغني له عن المال الذي يقوم بتغذية بدنه وعفته عن سؤال غيره وقد جعل الله وجوها كثيرة للتكسب الحلال فاباح كل كسب ليس فيه اعتداء، ولا ظلم، ولا ضرر علي الغير ، و اباح انواعا من الاكتساب حتي يجمع الانسان من المال ما يكون كافياله في قوته ، وقوت من يعوله

وقد وردت نصوص كثيرة من كتاب الله عز وجل ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على الأكل من الحلال والطيبات منها: قول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ (26)

وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ (27) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ. وقال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب له(28)

كماوردت النصوص الكثيرة التي تحذر من الأكل من الحرام وتبين أن الجسد الذي ينمو من حرام فالنار أولى به فعن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت وكل لحم نبت من سحت كانت النار أولى به) وفي رواية أخرى: (كل جسد نبت من سحت فالنار أولى به) (29)

المطلب الثاني: ضوابط الكسب الحلال وهي:

ان الإسلام وهو يتعامل مع الإنسان لا يكتفي بالناحية العقائدية فقط وانما يضع ضوابطا محددة هي بمثابة صمامات الأمان التي ترشد سلوك هذا الإنسان في المعاملات المالية وغير المالية حتى تتمكنه من تأسيس حضارة تتصف بالإستقرار والازهار والديمومة، وستقصر حديثنا هنا على الضوابط المتعلقة بالكسب الحلال من المعاملات المالية علما بأن هناك ضوابط تتعلق ببناء الأسرة وبالحكم بين الناس وبالعلاقات الدولية وبجميع مجالات الحياة بعضها يتصف بالعمومية والبعض الآخر فيه تفصيل لحكمة رآها الخالق سبحانه وتعالى اي ان لكل ضرورة من الضرورات توجد سبل للحفاظ عليها وتنميتها . وكما هو معلوم فان الأصل في المعاملات الإباحة أي الحرية في القيام بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك نص من كتاب أو سنة يجرم هذا النشاط ، وبالتالي فان حديثنا هنا سيكون حول تلك النشاطات المالية والإقتصادية التي يوجد نص شرعي اما بالأمر بها أو بالنهاي عنها و هذه النشاطات المأمور بها أو المنهي عنها تنسجم مع الرؤية الكونية ، والالتزام بها هو بمثابة المصفاة التي تهذب وتنقي سلوك الانسان وتجعل استغلاله للموارد أكثر كفاءة أو أكثر عدلا أو أكثر مساهمة في النمو أو هذه الأمور مجتمعة . ولنبدأ بأكثر آفة من آفات النشاط الاقتصادي وهو:

• تحريم الربا بأشكاله وأنواعه المختلفة

الربا لغة يعني النماء والزيادة(30)، وفي المصطلح الشرعي يعني الزيادة المشروطة في المعاملات المالية أي القروض وفي تبادل السلع المثلية (31)

وهو محرم بنص كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَحَقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (32)

وقال صلى الله عليه وسلم: لعن الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه وقال: هم سواء(33)

ويترتب على تحريم الربا تحريم العمل في البنوك الربوية مهما كان العمل لأن العمل فيها إما إعانة على الربا أو رضاً بهذا العمل المحرم وكلاهما ممنوع شرعاً يقول الله تعالى: وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (34) ويدخل في ذلك تأجير المحلات والمباني للبنوك الربوية فهو حرام لما سبق من أنه تعاون على الإثم والعدوان. أن عاقبة المتعامل بالربا وخييمة فهو في حرب دائمة مع الله ورسوله مرة نرى أثرها في نفسه وعقله وفقدانه للاستقرار ومرة أخرى في أهله وولده بما أطمعهم من حرام، ومرة في وقته وانتزاع البركة منه، ومرة في إسرافه وتبذيره، ومرة في إدمانه للمخدرات والمسكرات، ومرة في استخدام المال في شتى المعاصي من قمار وزنى، ومرة في حروب تأكل الأخضر واليابس، ومرة باهيارات في أسواق مالية، وهكذا دواليك حتى ينتهي من هذه الحرب إما بتوبة أو بخاتمة سيئة والعياذ بالله، وهذا ما يؤكد عليه الخالق سبحانه وتعالى في قوله: ان الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس..(35) كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصف الربا بأنه " من السبع الموبقات"(36) أي المهلكات للأفراد والجماعات، وقد حرم مجمع الفقه الاسلامي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الفوائد الربوية المعاصرة في قراره الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1985 الذي نص على "أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد. هاتان الصورتان ربا محرم شرعا"(37).

وقد يتساءل المرء عن أسباب التشديد على حرمة الربا في الإسلام؟

والإجابة هي: أن الإسلام دين العدل والرياهوم من أسوأ أنواع الظلم لأن الطرف الذي يقرض المال يضمن رأسماله وفائدته الزائدة عليه من غير أن يتعرض لأدنى مخاطرة بينما المقترض الذي يستثمر هذه الأموال في الزراعة والصناعة والتجارة والتي فيها ربح وفيها خسارة تقع عليه المخاطرة كاملة في حالة الخسارة، حتى ولو أخذ بكل الأسباب والاحتياطات التي يقدر عليها. وهو مطالب بتسديد القرض وفوائده تحت كل الظروف مما قد يضطره ذلك أحيانا الى بيع بيته أو حرمان أولاده من قوتهم، أو أن يتعرض للمهانة في السجن، في الوقت الذي تتركز فيه الأموال في أيدي قلة من

أصحاب رؤوس الأموال النائمين في بيوتهم على حساب المستثمرين وأصحاب الحرف وهذه حقيقة يؤكدونها كل المتخصصين في المجالات الاقتصادية فأى منطق يبرر هذا الظلم والتعسف (37) والحق سبحانه وتعالى يقول: لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (38) ولكن هل تحريم الربا يعني أن المسلم لا يحق له أن يطمع في الربح وفي عائد على أمواله ، أي هل ان تحريم الربا يعني ان المسلم لا يكسب عائداً على مدخراته كما يعتقد البعض ؟ بالطبع لا ، فعندما استغرب واستنكر العرب التفريق بين التجارة والربا : "قالوا إنما البيع مثل الربا" (39)، رد عليهم الحق سبحانه وتعالى بقوله: وأحل الله البيع وحرم الربا (39) أي أن المسلم يمكنه أن يربح ولكن هذا الكسب الحلال هو ليس في الربا وإنما في التجارة أي الكسب الناتج عن تشغيل المال في إنتاج السلع والخدمات النافعة التي تزداد معها الوظائف وينتج عنها مستوى معيشي أعلى، وتكون المخاطرة فيها موزعة على جميع الأطراف ولا تتكسب الأموال في أيدي القلة المرابية . فالمقرض للمال في ظل المنهج الإسلامي لا يطلب عائداً مسبقاً على مدخراته كأنما يتاجر بالنقد وإنما ينتظر حصيلة المشاريع التي استثمرت فيها أمواله فإذا كانت هذه المشاريع مربحة حقق هو والمستثمر أرباحاً، وإذا لم يكن هناك ربح أو خسارة يعود عليه رأسماله من غير ربح ويكون المستثمر قد ضاع عليه جهده من غير عائد كذلك.

أما إذا كانت هناك خسارة من غير تقصير من قبل المستثمر فإنها تقتطع من رأس المال ويكون المستثمر قد خسر جهده من غير عائد كذلك. هذه الصيغة هي وحدها التي تجعل المستثمر يحرص على نجاح العمل الاستثماري والصفقة الاستثمارية، وهي وحدها التي تحقق العدالة، وهي وحدها التي توجد المودة والتآلف بينهما، وهي وحدها التي تحقق استقرار النظام المصرفي لأن خصوم البنك تتراجع إذا لا قدر الله تراجعت أصوله بسبب حصول خسائر غير ناجحة عن تقصير وهذا يحفظ بدوره المصرف من اعلان افلاسه وهي وحدها التي تحقق نمواً اقتصادياً فعلياً لأنها تؤكد على دور الاقتصاد الفعلي وتجعل الاقتصاد النقدي تابعاً له، بدلاً من أن يكون قاطرة له كما هو الحال في الاقتصاد المعاصر. هذه العدالة التي تحدثنا عنها نراها في كل الصيغ الاستثمارية التي أحلها الإسلام، ومن أهمها المضاربة والمشاركة والاستصناع وبيع السلم وبقية الأدوات الاستثمارية الإسلامية التي حدثت في هذا الزمن ولا تخالف ضوابط إسلامية ولا بد من التنبيه هنا إلى أن مبدأ التعرض للربح والخسارة الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي الإسلامي أو "الغنم بالغرم" (40) كما يقول الرسول عليه افضل الصلاة والتسليم لا يعني ان المصارف الإسلامية تضع أموال الناس في محيط استثماري محفوف بالمخاطر والخسائر لأن هذه المصارف يفترض فيها ان تقوم بدراسات الجدوى التي تحدد على اساسها المشروعات المجدية اقتصادياً واجتماعياً مما يعني تقليل فرص الخسائر أي ان اغلب المشروعات تحقق ارباحاً وبالتالي فان هذه الأرباح تغطي الخسائر المحدودة التي تحصل في بعض المشروعات الأمر الذي يعني ان هذه المصارف تحقق ربحاً صافياً للمودعين والمساهمين ذلك بالإضافة إلى توفير الوظائف من خلال تركيزها على المشروعات المنتجة. والربا نوعان :

النوع الأول: هوربا النسيئة أو ربا الديون أو الربا الجلي وهو ما يشترط دفعه مقابل تأخير الدين لأن المقترض يدفع زيادة محددة على القرض مقابل الأجل أو التأخير والزيادة قد تكون ثابتة المقدار أو متغيرة بتغير المبلغ أو المدة وهو النوع الذي كان دارجا عند العرب في الجاهلية (41) أما في زمننا هذا فهو ما يعرف " بالفوائد المصرفية ". وقد وصفه الحق سبحانه بقوله : انما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلون ما يحلون عامما ويحرمونه عامما ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله ..(42)

وفي هذا النوع كذلك نزل قوله تعالى : الذين يأكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس . ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون "(43)

وهذا النوع من انواع الربا قد يقع عند توقيع عقد القرض وقد يحصل عند كل تأجيل لاحق لهذا القرض كما أنه قد يقع عند البيع بالنسيئة اذا حل أجله وتم تأجيله مرة أخرى مقابل زيادة . هذا يعني ان كل زيادة مشروطة هي محرمة قليلة كانت ام كثيرة نقدية ام عينية .

النوع الثاني : ربا الفضل : و يكون بالتفاضل في الجنس الواحد من أموال الربا إذا بيع بعضه ببعض كبيع درهم بدرهمين نقدا أو بيع صاع من قمح بصاعين منه ونحو ذلك. (44)

سبب التسمية : يسمى ربا الفضل لفضل أحد العوضين على الآخر وقد نص الشارع على تحريمه في ستة أعيان هي: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، واتفق الناس على تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس .

فقد حكى غير واحد الإجماع على تحريمه بين الستة المذكورة إذا بيع بعضها ببعض ، واختلفوا في غيرها هل يلحق به ام لا؟ علي اقول يراجع في مظانها من كتب الفقه وكل هذه الأنواع حرام بالإجماع بنص الآيات والأحاديث وكل ما جاء في الربا من الوعيد شامل للأنواع كلها(45)

• كل معاملة من البيع والشراء فيها غش وخداع فهي حرام ولها صور واشكال وتتناول هنا بالذكر أكثرها

شيوعا في الاسواق:

إن الدين الإسلامي يحرم الغش ويبرأ من الغاش في كل معاملة مادية أو معنوية والغاش الذي يتبرأ بالإسلام منه هو كل من ألبس الباطل ثوب الحق وحسن غير الحسن وزين غير الصالح فالغش هو نقيض النصح وهو نوع من أنواع الخيانة ذلك لأنه إخفاء للواقع وإظهار للخلافه بحيث لا ينطبق عليه وهذه الأساليب المتتوية لا يلجأ إليها الا ضعفاء الإيمان ظنا منهم أنها هي التي ستحقق لهم المكاسب والأرباح، والحقيقة أنها توردهم موارد الهلاك. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر على صبرة طعام [الطعام المجتمع كالكومة] فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال (ما هذا يا صاحب الطعام)؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله [نزل عليه المطر] قال (أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس

من غش فليس مني) (46) والغش له صور عديدة منتشرة في كل المجتمعات ونحن هنا نستعرض بعض صور ومظاهر الغش والخداع الشائعة والمتعلقة بالمعاملات :

بيع المواد الفاسدة والمنتهية الصلاحية

ان عرض أغذية او أدوية فاسدة او منتهية الصلاحية في الاسواق مع العلم بأنها منتهية الصلاحية جريمة بحق النفس البشرية التي حرم الله قتلها بغير حق، كما ان أي مكسب مالي منها هو حرام وسحت.

التلاعب في الاوزان

فقد جاء الإسلام ناظماً لعلاقة العبد بربه وعلاقته بأخيه الإنسان ولم ينس الجانب الأهم في حياة الإنسان وتعاملاته الاقتصادية,, جاء ليعالج أمراضاً اقتصادية كان يعاني منها المجتمع المكّي والمدني.

من هذه الأمراض مرض أهلك الله فيه أمما سابقة وجعل ذكرها في القرآن الكريم عبرة وموعظة، مرض ينم عن أخلاق ذميمة ومطامع دنيئة وقلة أمانة وعلامة خيانة، فاستحق فاعله غضب الله سبحانه وتعالى وويله وعذابه. إنه التطفيف وهو نقصان الوزن عند المبيع واستيفاءه عند الشراء وفاعلوه هم المطففون الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون يسرقون من الموازين والمكاييل ويغشون الناس طمعا بزيادة طفيفة في الميزان أو المكيال أو طمعا في تحقيق ربح زائد عن طريق الغش والتلاعب ، إنه مرض منتشر في المجتمع الإسلامي، ولأهمية هذا الأمر في حياة البشر في تعاملاتهم حذرنا الشرع منه في عدة مواضع من الكتاب الكريم وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام ، وضرِب لنا مثل أمة هلكت بسبب انتشار هذا الداء فيها يقول الله سبحانه: **وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (47)**

فتنظيم الاوزان مما شرعه الاسلام لحفظ أموال الناس وعدم التلاعب بها فقد حذر الذين يتلاعبون في الأوزان بالتنكيل بهم في يوم حشرهم قال تعالى : ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ألا يظن أولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين (48).

ان الأموال التي تنشأ من التلاعب في الميزان أموال مغضوبة لا يجوز للمسلم أن يتصرف فيها بأي وجه من الوجوه ويجب عليه أن يرجعها الى أهلها.

تسويق بضاعة رديئة علي انها بضاعة جيدة:

و من أمثال الغش المحرم شرعاً : الغش التجاري الذي يكون من خلال عرض البضائع بصورة مخالفة لأوصافها الواقعية كتقليد البضاعة الأصلية من حيث الاسم المشابه أو من حيث بعض الصفات الظاهرية و بيعها باعتبارها أصلية أو تدليس البضاعة الرديئة بحيث يتصورها المشتري بضاعة جيدة فيرغب في شرائها أو إخفاء العيوب الموجودة في البضاعة بحيث تظهر سليمة و بكلمة التلاعب في الأوصاف الواقعية للبضاعة بغرض التمويه على المشتري أو البائع في العوض

أو المعوض و من نماذج الغش التجاري الكذب على المشتري بالنسبة إلى بلد الصنع ، كأن تكتب على البضاعة التايوانية أو الصينية أنها من صنع بلد آخر من شأنه أن يزيد في رغبة المشتري على شراء تلك البضاعة. ومن مظاهر الغش والخداع في البضاعة ما يأتي:

○ بعض البائعين للفاكهة يضع في نهاية القفص المعد لبيعه الفاكهة أوراقاً كثيرة، ثم يضع أفضل هذه الفاكهة أعلى القفص، وبذلك يكون قد خدع المشتري وغشه من جهة أن المشتري يظن أن القفص مليء عن آخره، ومن جهة أنه يظن أن كل القفص بنفس درجة الجودة التي رآها في أعلاه.

○ وبعضهم يأتي بزيت الطعام ويخلطه ببعض العطور على أن تكون كمية الزيت هي الغالبة وبعضها في عبوات زجاجية ويخرج منها ريح العطر ويبيعه بثمن قليل.

○ وبعض التجار يخيط الثياب خياطة ضعيفة ثم يبيعها من غير أن يبين أن هذا الخيط، بل ويحلف بالله إنه لجديد وما هو بجديد

○ وبعض العطارين يقرب بعض السلع إلى الماء كالزعفران مثلاً فتكتسب منه مائة تزيد وزنه نحو الثلث.

○ وبعض التجار وأصحاب المحلات يسعى إلى إظلام محله إظلاماً كثيراً باستخدام الإضاءة الملونة أو القاتمة، حتى يعيد الغليظ من السلع والملابس - خصوصاً - رقيقاً، والقبیح حسناً، زين لهم الشيطان سوء أعمالهم .

○ وبعض الصائغين يخلط مع الذهب نحاساً ونحوه، ثم يبيعه على أنه كله ذهب .

○ وبعضهم يعمد إلى شراء ذهب مستعمل نظيف، ثم يعرضه للبيع بسعر الجديد دون أن يُنبّه المشتري على أنه مستعمل.

○ يعمد بعض البائعين في مزاد السيارات إلى وضع زيت ثقيل في محرك السيارة حتى يظن المشتري أنها بحالة جيدة.

○ وبعضهم يعمد إلى عداد الكيلو في السيارة الذي يدل على أنها سارت كثيراً فينقصه بحيلة حتى يتوهم المشتري بذلك أنها لم تسر إلا قليلاً.

○ وبعضهم إذا كان معه سيارة يريد بيعها، ويعلم فيها خللاً خفياً، قال لمن يريد شراءها: هذه السيارة أمامك جرّبها إن أردتها، ولا يخبره بشيء عنها.. ولعمرك الله إنه لغش وخداع.

○ وبعضهم يعمد إلى ذكر عيوب كثيرة في السيارة وهي ليست صحيحة ويهدف من وراء ذلك إلى إخفاء العيوب الحقيقية في السيارة تحت هذه العيوب الوهمية المعلن عنها والأدهى من ذلك أنه لا يذكر العيوب إلا بعد البيع وتسليم العربون، ولا يمكن المشتري من فحص السيارة بل ولا يسمح له بذلك.

○ وبعضهم إذا كان معه سيارة يريد بيعها صار يمدحها ويحلف بالله أنها جيدة، ويختلق أعداراً لسبب بيعها. والله عزّ وجل يعلم السر وأخفى.

- وبعضهم يتفق مع صاحب له ليزيد في ثمن السلعة فيقع فيها غيره. وهذا هو النجش الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم.
- ومن الغش في البيع أن يقوم القصاب - الجزار - بنفخ الذبيحة التي يريد بيعها، ليبين للمشتري أن المنفوخ كله لحم.
- وبعضهم يعمد في مزاد الأغنام إلى تغذيتها بالملح - وكذلك في محلات بيع الدجاج - حتى يظن المشتري أنها سمينة وهي بخلاف ذلك.
- وبعض أصحاب بهيمة الأنعام يعمد إلى صرّ - أي شد وربط - ضرع ذات اللبن من بهيمة الأنعام قبل بيعها بأيام ليظهر أنها حليب . وهي ليست كذلك.

بيع المواد الضارة بالصحة:

إن من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء حفظ الدين والعقل والنفس والجنس (النسل) والمال، وقد عمد الشارع الحكيم إلى تحريم كل ما من شأنه أن يخل بتحقيق هذه المقاصد . والقاعدة الشرعية التي تحكم التعامل مع مكونات الطبيعة وما أوجده عز وجل فيها هي أن الأصل في الشيء الإباحة لقوله تعالى : وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه (49) إلا ما ورد نص على تحريمه مثل النجس وما اختلط بنجس والضار والمسكر وكل ما تأنفه النفس السوية ولا تستطيه من الأوساخ والقاذورات قال تعالى : ويسألونك ماذا أحل لهم، قل أحل لكم الطيبات (50) ويقول تعالى في صفة نبيه صلى الله عليه وسلم: ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (51) وقال صلى الله: لا ضرر ولا ضرار (52) فكل ما يضر صحة الانسان سواء كان من الخبائث والمستقذرات أم من الحلال والطيب لكنه مما يضر صحة الانسان فهو حرام شرعاً، وكل ما يحرم استعماله يحرم التجارة فيه : الغش في تنفيذ المقاولات واعمال البناء مثل تقليل الحديد والإسمنت في البناء مما قد يتسبب في انهيار المبنى ومقتل سكانه أو إصابتهم بأذى.

● **تحريم الاتجار بالمحرمات، ولها صور كثيرة من أبرزها:**

- **التجارة بالمسكرات كالخمر وغيرها :** يقول ربكم سبحانه وتعالى: ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً (53)
- فمن تعاطى المخدرات (المسكرات) فقد لحق بأمة الحيوانات ولم يكرم نفسه التي كرمها الله؟ وأعظم نعمة في الإنسان هي نعمة العقل، الذي جعله الشرع مناط التكليف، فلماذا فالجنون غير مكلف، والعقل نور، به يفكر الإنسان ويخترع وينتج ما لا يقدر عليه الحيوان أبداً، وقد مدح الله أصحاب العقول والألباب بقوله: الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه فقنا عذاب النار (54)
- وذم في المقابل من طمس على عقله فلا يريد الإصلاح ولا الصلاح، حيث قال تعالى: إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون (55) وغير ذلك من الايات

التي تدل علي أن حفظ العقل من أعظم مقاصد الشرع الخمسة، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسب وقيل العرض، فالشرع جاء لحفظ العقل وحذر عن الإحلال به، بل رتب العقوبة على ذلك، فقد حرم الخمر وكل مسكر مفتر ويدخل فيه المخدرات، وعاقب من تعاطاها بالجلد، وحكمة تحريمها هو ما فيها من المفساد، ومنها ما ذكرها الله حيث قال: يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم والعداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون(56)

فبين الله مفساد الخمر، فهي رجس أي خبيثة مستقدرة، وأنها من عمل الشيطان، وتوقع العداوة والبغضاء بين الناس وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة حيث أن ترك الصلاة من أعظم المفساد في الدين.

والمخدرات كالمورفين و الهيروين و الكوكايين و هي كلها كما تعرف من مشتقات الأفيون و كذلك كل المواد الكيميائية التي صنعت أو تصنع باي اسم كان طالما أن جوهرها مفترأ أشد خطراً، والعبرة بالمعنى لا بالمسميات فقد نهي النبي عن كل مسكر ومفتر،(57) والمفتر هو ما يجعل الأعضاء تتخدر وترتخي، وهذه العلة موجودة في المخدرات.

ولذلك حرمت الشريعة الخمر فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي قال: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام(58)وقال: إن من الحنطة خمرأ، ومن الشعير خمرأ، ومن الزبيب خمرأ، ومن التمر خمرأ، ومن العسل خمرأ، وأنا أنهي عن كل مسكر (59) وعن وابل الحضرمي أن طارق بن سويد سأل النبي عن الخمر يصنعها للدواء فقال: إنها ليست بدواء، ولكنها داء(60)

قال العلماء: الخمر سميت خمرأ لأنها تخمر العقل وتستره وتغويه وتفسد إدراكه والعاقل من الناس يرى أن ما تحدثه المخدرات أشد وأشد مما تحدثه الخمر.(61)

أما حكم زراعتها والمتجارة فيها بمختلف أسمائها وكذا العمل في صناعتها والعمل في قطف العنب لتصنيعها وبيع العنب لمن يعصره خمرأ . فهو حرام باتفاق العلماء(62)

وكل ما أدى إلى حرام فهو حرام وقال تعالى: وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان(63) وجاء في الحديث: أن النبي صلى الله لعن الخمر وشاربها وساقيتها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمول إليه وأكل ثمنها (64)وقال: إن الله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (65)ولهذا فإن التجارة في أموال المخدرات بكل انواعها واشكالها محرمة وهي سحت والعياذ بالله.

○ المتاجرة في الافلام الساقطة الخليعة

إن الإسلام يحارب الفساد والانحلال بمختلف ألوانه وأشكاله ويقطع كل الطرق التي تؤدي إليه ولاشك أن الأفلام الإباحية والصور العارية من أكبر مظاهر الانحلال والفساد وأنهما من الوسائل المؤدية إليه لذلك لا شك لدي في تحريم مشاهدة الأفلام الإباحية والصور الخليعة لأن للوسائل أحكام المقاصد كما قرر فقهاء الإسلام .

ومن المعروف عند العقلاء أن مشاهدة الأفلام الجنسية والصور الخليعة وسيلة من وسائل انتشار الفساد الخلقي والانحلال وانتشار الموبقات ،وقد تؤدي إلى الزنا واللواط و العادة السرية، فما أدى إلى الحرام فهو حرام وقد سمعنا وقرأنا عن حوادث كثيرة كان سببها مشاهدة تلك الأفلام الساقطة والصور الخليعة كالزنا واللواط وغير ذلك من المفاسد الخلقية. فإن الله قد حرم مجرد النظر إلى النساء الأجنبية أو مخالطتهن ولو لم يكن في ذلك شيء من الفاحشة؛ كما قال تعالى: **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ** * **وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ (66)** وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن نظرة الفجأة فقال: " اصرف بصرك " (67) بل ثبت عن النبي صلى الله أنه قال: "لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك والثانية عليك" (68)

فهذا حكم النظر الذي يقع بين النساء والرجال الأجانب فكيف إذن بهذه الأجساد العارية وهي تعرض العورات المغلظة ، والدعوة الصريحة إلى الزنا الذي حرمه الله وإلى الرذيلة التي نزه الله تعالى عنها عباده المؤمنين الصالحين والتي من شأنها أن الله عز وجل لم ينه عن الوقوع فيه فحسب، بل نهى عن القرب منه فقال عز من قائل: **وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبِّيَّ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا (69)** وقال صلى الله عليه وسلم: العينان تزنيان وزناهما النظر والأذنان تزنيان وزناهما الاستماع واللسان يزني وزناه الكلام واليدين تزنيان وزناهما البطش والرجلان تزنيان وزناهما الخطى والقلب يشتهي ويتمنى ويصمق ويصدق ذلك الفرج أو يكذب به (70) إذن فحكم مشاهدة هذه الأفلام هو التحريم القطعي الذي لا ريبه فيه لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر والأدهى من ذلك. إشاعة هذه الفاحشة بين الشباب في الأماكن العامة سواء كان ذلك على الدش أو النت أو عن طريق رسائل بريدية أو ما يسمى ب(القروب) أو مقاطع الجوال أو غير ذلك قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (71)** فالذين يحبون إشاعة الفاحشة بين المسلمين مجرد أنهم يريدون انتشارها فلهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة، فما بالك بمن يقوم ببث ذلك في بيوت المسلمين؟

ولا أظن بعد البيان السابق أن مسلماتقياً يعرف مقاصد الشرع الشريف يقول بجواز ذلك ، هذا إذا أضفنا إلى ما تقدم أن إعداد الأفلام الجنسية والصور العارية حرام لأن فيها انتهاكاً للمحرمات والنظر إلى ما حرمه الله وبالتالي نشر تلك الأفلام عن طريق التجارة حرام وطبع تلك الصور حرام ، وترويج ذلك ونشره حرام أيضاً فالقضية كلها تدور ضمن دائرة التحريم

○ المتاجرة بالمواد المسروقة والمغصوبة

إنه يحرم شراء المسروقات إذا علم المشتري بأنها مسروقة لما في شرائها من إغارة السارق على الإثم والعدوان، الذي نهانا الله عنه بقوله: **وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ (72)**، كما أن بيع المسروق لا يصح، لأن من شروط البيع ملك المبيع

للبائع، السارق غير مالك له، لأنه حصل عليه بطريق غير مشروع، والمال الذي هذا من شأنه لا تثبت ملكيته لآخذه. والواجب على المشتري في هذه الحالة أن يرد العين المسروقة إلى صاحبها ويطلب السارق بالثمن، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: إذا سُرق من الرجل متاعٌ، أو ضاع له متاع فوجده بيد رجل بعينه، فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن. (73)

الفصل الثاني: توثيق المعاملات وفوائده، وفيه مطالب:

المطلب الاول: فوائد ومنافع توثيق المعاملات :

إن التوثيق في اللغة له معنيان، أحدهما الإحكام بمعنى أحكم الأمر، والثيق: الشيء المحكم، يقال جمل وثيق، وناقاة موثقة الخلق أي محكمته (74) والثاني الشد والربط، من الوثاق، وهو ما يشده من حبل وقيد ونحوهما، وجمعه وثق كربط ورباط، ويقال وثقته بمعنى ربطته وشدته حتى لا ينفلت، أو ثقته إذا جعلته في الوثاق، ومنه قوله تعالى: فشدوا الوثاق (75) ومنه الميثاق أي العهد (76)

نستخلص مما سبق أن معنى التوثيق في اللغة يطلق على معان عدة فتارة يأتي بمعنى العقد والإحكام وتارة بمعنى التقوية والثبوت كما يأخذ معنى الشد والإحكام وقد يراد به الأخذ بالوثاقة والثيق، كما يراد به العهد والإيمان.

أما في المعنى الاصطلاحي، فقد عرف بعدة تعريفات لكنها لم تخرج في مجملها عن المعاني اللغوية، كما يعرفه ابن فرحون: " صناعة جليلة وشريفة وبضاعة عالية منيفة، تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء المسلمين وأموالهم، والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم، وبغير هذه الصناعة لا ينال ذلك، ولا يسلك هذه المسالك" (77)

وللتوثيق أهمية كبيرة في تنظيم سير المعاملات، وجعلها على أساس مكين، وركن ركيز من الاطمئنان والراحة حين التعامل بين الأطراف وتظهر أهميته في أمور أهمها:

أولاً: إن التوثيق يعد ذا أهمية بالغة لكشف نوايا المتعاقدين لأنه لا يقوم غالباً من أراد التلاعب، ووجد حقوق الآخرين، لتوثيق الحق الذي عليه، فإثبات التصرفات والعقود والوثائق والحقوق، والتصديق على التصرفات النظامية الواردة فيها، والحكم بصحتها ولزومها، يكفل تحقيق الطمأنينة التامة على الحقوق، واستقرار المعاملات، وإغلاق أبواب الحيل والتحايل، والشر والمنازعات.

ثانياً: إن في التوثيق صيانة للأموال من أن تكون عرضة للضياع بإنكارها وعدم التمكن من إثباتها. فوجود الوثائق الكتابية مثلاً وتصديقها تؤكد وأضمن في صيانة الأموال ولا يغني الشهود عن الوثيقة الكتابية؛ لأنه وإن كان الشهود يشبتون الحقوق، ويلزمون بالحكم بهم، إلا أنهم عرضة لأن يموتوا، أو يوجد لديهم ما يمنعهم من الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة وقد يرد القاضي شهادتهم لقصور فيها أو لظروف الفسق عليهم، وقد ينسون أو يخافون من عقاب، أو يرغبون في مال، وغير ذلك من الصوارف التي تصرف الشهود على الإدلاء بشهادتهم.

ثالثا: إن في التوثيق قطع المنازعة بين المتعاملين ذلك أن الزمن كفيل بنسيان أحد الأطراف مقدار الأصل أو مقدار الثمن أو غير ذلك من الشروط، فيكون إنكاره على بعض الحق لاجحودا ولكن نسيانا فيكون ذلك موجبا للنزاع حيث أن وجود التوثيق يمنع كل ذلك غالبا؛ لأنهما يرجعان إليه، فيعرفان الحق من الباطل قال ابن العربي في حكمة مشروعية كتابة الدين: ليستذكره عند أجله لما يتوقع من المدة التي بين المعاملة وبين حلول الأجل فالنسيان موكل بالإنسان والشيطان ربما حمل على الإنكار والعوارض من موت وغيره تطرأ فيشرع الكتاب الإشهاد.

رابعا: إن في التوثيق تحرزا من بطلان العقود وفسادها. فإذا كتب بما تعاقدا عليه ووثق ذلك من قبل كاتب العدل مثلا أو عند عارف بأصول المعاملات والقواعد الشرعية؛ لأن الفقيه يعلم بما يلزم من الشروط في التوثيق، وأدرى بما يجب ذكره، وما يجب تركه، وقد لا يهتدي المتعاقدان إلى الأسباب المفسدة للعقود فإذا لم يكتب ذلك عند عارف بالشروط المفسدة للعقود والتصرفات فقد يكون ما تعاقدا عليه مشتملا على ما يفسده وهما لا يدريان فيبقى عقدهما قابلا للبطلان في المستقبل، خاصة إذا حصل بينهما اختلاف وترافعا إلى قاض للحكم بينهما.

خامسا: إن في التوثيق رفعا ودفعا للشك والارتياب بين المتعاملين. فقد يشتهب على المتعاملين أو على ورثتهما إذا تطاول الزمان في مقدار الأجل أو الثمن أو في بعض الشروط، فقد يقعان في النزاع والمخاصمة من غير قصد لإبطال حق كل واحد منهما فإذا كان ثم توثيق للعقود، ورجعا إليه، فلا يبقى بعد ذلك شك ولا ارتياب.

سادسا: إن في التوثيق تأميننا لحق الدائن. فإذا توثق الدائن من حقه بكفيل أو ضمان أو رهن، ثم عجز المدين عن السداد أو ماطل أمكن استيفاء الدائن حقه من هذه الوثيقة (78)

المطلب الثاني: توثيق المعاملات بالكتابة والشهادة

إن للتوثيق وسائل متعددة، وطرقا متفاوتة، فقد تكون بعقد - وهو ما يسمى عقود التوثيق كالرهن والكفالة والضمان - وقد يكون عقدا كالكتابة والإشهاد وحق الحبس والاحتباس، ومنه ما هو وثيقة بمال، كالرهن والمبيع في يد البائع، ومنه ما هو وثيقة بذمة كالكفالة. ومن أشهرها وأكثرها استعمالا واحوجها ضرورة ما يلي

أ - الكتابة: كتابة المعاملات التي تجري بين الناس وسيلة قوية لتوثيقها وقد أمر الله سبحانه وتعالى بها في أطول آية في القرآن وهي آية المداينة بقوله تعالى: **إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ (79)** وقد وثق النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة في معاملاته، فباع وكتب ومن ذلك الوثيقة التالية: هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هودبة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم - : اشترى منه عبدا أو أمة لا داء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم (80)

وقد ذهب جماهير الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى صحة توثيق الدين بالكتابة، وأنها بينة معتبرة في الإثبات إذا كانت صحيحة النسبة إلى كاتبها هو قول جمهور السلف " (81)

ب - الإشهاد: إشهاد الشهود على التصرفات والعقود وسيلة لتوثيقها، واحتياط للمتعاملين عند التجاحد، إذ هي إخبار لإثبات حق أو دفع باطل، ولقد سمى النبي - صلى الله عليه وسلم - الشهود بينة لوقوع البيان بقولهم، وارتفاع الإشكال بشهادتهم فقال - صلى الله عليه وسلم -: "البينة أو حد في ظهرك" (82) وقد اتفق الفقهاء على مشروعية الشهادة، وأنها مشروعة لتوثيق الدين والمعاملات (83)، وقد أوجبها الظاهرية (84) لظاهر الأمر في قوله تعالى: **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى** غير أن الذي عليه عامة أهل العلم هو استحباب الشهادة لا وجوبها قال ابن العربي - رحمه الله -: **والظاهر الصحيح أن الإشهاد ليس واجباً، وإنما الأمر به أمر إرشاد للتوثق والمصلحة، وهو في النسبة محتاج إليه لكون العلاقة بين المتعاقدين باقية، توثقاً لما عسى أن يطرأ من اختلاف الأحوال وتغيّر القلوب** " (85) وقد جاء تقييد الشهادة بقوله: **"مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ..."** وهم أهل العدالة والفظنة، وسبب ذلك؛ لأن الشهادة ولاية عظيمة تقتضي تنفيذ القول على الغير بدون رضاه... ولهذا وجب أن يكون لصاحبها شمائل ينفرد بها وفضائل يتحلى بها، حتى يكون له على غيره منزلة توجب له رتبة الاختصاص بقبول قوله على غيره، والحكم بشغل ذمة المطلوب بالدين بشهادته عليه . والبيانات مرتبة بحسب الحقوق المشهود فيها، ويختلف عدد الشهود من حكم لآخر حسب الشهود فيه أيضاً، كما هو موضح في كتب الفقه ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء حتى يحصل له به العلم، إذ لا تجوز الشهادة إلا بما علم وقطع بمعرفته لا بما يشك فيه، ولا بما يغلب على الظن معرفته له مع إمكان حصول العلم فيه، وإلا فيجوز الشهادة على غلبة الظن في مسائل ذكرها العلماء وهو ما يسمى عندهم الشهادة بالاستفاضة.

ج - الرهن: يطلق الرهن ويراد به أحياناً العقد فيعرفونه بقولهم: **حبس شيء مالي بحق يمكن استيفاءه منه** " (86) ويطلق ويراد به أحياناً المرهون، ويعرفونه بقولهم: **المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه إن تعذر استيفاءه ممن هو عليه ، وإذ ائتم الدائن حقه فإنه يصير أحق بالرهن من سائر الغرماء فإذا كان على الراهن ديون والتزامات مالية لا تفي بها أمواله ثم بيع الرهن لسداد ما على الراهن من ديون، كان للمرتهن الحق أولاً أن يستوفي دينه من ثمنه، فإذا بقي شيء فهو لسائر الغرماء** (87)

والرهن مشروعيته ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ففي الكتاب قوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ** (88) وأما السنة فقد ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: **اشتري رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه** (89) وأما الإجماع فقد أجمع سائر أهل العلم على جواز توثيق الدين بالرهن (90).

الفصل الثالث : مسؤولية التاجر المسلم وأخلاقه

ان التجارة في الاسلام تحكمها ضوابط وقيم اخلاقية يجب علي من يريد مزاوله التجارة ان يتحلي بها وهذه الضوابط كالاتي:

1- أن تكون نيته صالحة وخالصة:

يجب علي كل من يزاول التجارة ان يجعل نيته في عمله التجاري الوصول إلى الرزق الحلال وإعفاف نفسه وأهله عن الحرام ويجعل مزاولته للتجارة وسيلة لنيل رضا الله عز وجل. فالنية الصالحة هي التي تقلب الأمور العادية إلى عبادة يتقرب بها العبد إلى ربه عز وجل فقد صح في الحديث عن عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه(91)

وقد ذكر الغزالي أن حسن النية من آداب التاجر المسلم فقال: حسن النية والعقيدة في ابتداء التجارة فلينو بها الاستعفاف عن السؤال وكف الطمع عن الناس استغناء بالحلال عنهم واستعانة بما يكسبه على الدين وقياماً بكفاية العيال ليكون من جملة المجاهدين به ولينو النصح للمسلمين وأن يجب لسائر الخلق ما يحب لنفسه ولينو اتباع طريق العدل والإحسان في معاملته ... ولينو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل ما يراه في السوق فإذا أضمر هذه العقائد والنيات كان عاملاً في طريق الآخرة فإن استفاد مالمأ فهو مزيد وإن خسر في الدنيا ربح في الآخرة(92)

2- ان يتكر في طلب الكسب الحلال:

ينبغي علي المسلم أن يستيقظ مبكراً لطلب الرزق الحلال، متبعاً في ذلك سنة النبي صلى الله عليه وسلم روي صحراً العَامِدِي أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ. وَكَانَ صَخْرٌ حُلًا تَاجِرًا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ فَأَثَرِي وَكَثُرَ مَالُهُ. (93) والحديث يدل دلالة واضحة على أن من اسباب البركة في الكسب والمال هو ان يخرج الانسان في الصباح الباكر لطلبه وحصوله.

3- أن يذكر الله عند دخوله السوق:

وذلك لان الاسواق شر البقاع وذلك لما يحضره الشياطين ولما يغلب عليه اللهو والفسق والفجور والمخالفات الشرعية ورد عن عمر بن الخطاب رضی الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة(94) والحديث صححه الالباني (95)

وعلى التاجر أن لا يقتصر على هذا بل يلزم ذكر الله سبحانه في السوق ويشغل بالتهليل والتسبيح فيذكر الله في السوق بين الغافلين فهكذا تكون تجارة من يتجر لطلب الكفاية لا للتنعم في الدنيا فإن من يطلب الدنيا للاستعانة بها على الآخرة كيف يدع ربح الآخرة، والسوق والمسجد والبيت له حكم واحد وإنما النجاة بالتقوى ووظيفة التقوى لا تنقطع عن المتجردين للدين كيفما تقلبت بهم الأحوال وبه تكون حياتهم وعيشتهم إذ فيه يرون تجارتهم وريحهم وقد

قيل: من أحب الآخرة عاش، ومن أحب الدنيا طاش، والأحمق يغدو ويروح في لاش، والعاقل عن عيوب نفسه فتّاش. (96)

واعلم أخي التاجر أن من أهم مفاتيح الرزق وأسبابه التي يُستنزَل بها الرزق من الله عز وجل الاستغفار والتوبة إلى الله عز وجل من الذنوب، قال الله تعالى عن نوح عليه السلام: فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِيئٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً (97)

وقال الله تعالى عن هود عليه السلام: وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ (سورة هود الآية 52) فاحرص على ذكر الله وداوم على التوبة والاستغفار.

4- علي المسلم التاجر ان يهتم بنشر السلام وذلك با لقاء ه ورده

القاء السلام من السنن الثابتة عن الرسول صلي الله فقد صح عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي صلي الله أي الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف (98)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم (99)

ويجب أن يعلم أن تحية المسلمين هي السلام وليس صباح الخير ولا مساء الخير ولا أي عبارة أخرى سواء أكانت بالعربية أو بغيرها من اللغات كما يفعل بعض الناس حيث إنهم يحيون بعضهم بعضاً بألفاظ غير عربية. فالسلام تحية الأنبياء والملائكة والمسلمين فقد ثبت في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلي الله قال: خلق الله عز وجل آدم على صورته فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك، نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحيونك فإنها تحيتك وتحية ذريتك فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه ورحمة الله (100)

وهو السلام تحية أهل الجنة أيضاً، قال الله تعالى: جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار (101)

وهي تحية عظيمة تحمل معنى عظيماً فهي دعاء بالسلامة من الآفات في الدين والنفس ولأن في تحية المسلمين بعضهم لبعض بهذا اللفظ عهداً بينهم على صيانة دمائهم وأعراضهم وأموالهم. والأصل في التسليم أن يكون باللسان أي باللفظ وليس باليد أو بالرأس بدون تلفظ. والسلام بالإشارة باليد أو بالرأس بدون تلفظ مكروه عند أهل العلم لما ورد في الحديث أن النبي صلي الله قال: ليس منا من تشبه بغيرنا لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع وتسليم النصارى بالكف (102) وصححه الالباني (103)

ويجوز التسليم بالإشارة مع التلفظ إذا كان المسلم عليه بعيداً بحيث لا يسمع التسليم قال فضل الله الجيلاي: والنهي عن السلام بالإشارة مخصوص بمن قدر على اللفظ حساً وشرعاً وإلا فهي مشروعة لمن يكون في شغل يمنعه من التلفظ بجواب السلام كالمصلي والبعيد والأخرس وكذا الأصم (104)

5- ينبغي ان يكون التاجر سمحاً وسهلاً في البيع والشراء وينظر المعسر السهولة والسماحة في البيع والشراء أمر مطلوب شرعاً وقد وردت أحاديث كثيرة في ذلك منها:

عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى (105) وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء (106)

وأما إنظار المعسر فقد قال الله تعالى: وَإِنْ كَانَ دُوعُسْرَةً فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (107). وهذه الآية وإن كانت قد نزلت في دين الربا إلا أن سائر الديون ملحق به لحصول المعنى الجامع بينهما فإذا أعسر المديون وجب إنظاره.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه... (108)

وعن حذيفة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا عملت من الخير شيئاً قال لا قالوا تذكر قال كنت أداين الناس فأمرفتياني أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال الله عز وجل تجوزوا عنه (109) فمن علامات سماحة الانسان وسهولته وتيسيره علي الناس انظار المقروض والتجاوز عنه والقيام بمساعدته.

6- علي التاجر المسلم ان يلتزم الصدق والامانة:

الصدق والامانة مطلوب من المسلم عموماً في كل أموره وأحواله قال سبحانه وتعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (110) وقال سبحانه: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا (112)

وثبت عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً (113)

والصدق مطلوب من التاجر المسلم خصوصاً نظراً لأهمية الصدق في المعاملات، ولأنه من شعار التاجر المسلم فعن حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما (114) فالصدق في البيع والشراء سبب لحصول البركة، والكذب سبب لمحق البركة. وقد ضرب التجار المسلمون أروع الأمثلة في الصدق والامانة مما سبب دخول كثير من الكفار في الاسلام.

7- علي التاجر المسلم ان يتحلي بالخلق الحسن:

الأخلاق الحسنة من القواعد التي أكمل بنائها الإسلام فالخلق الحسن له مكانة عظيمة في دين الإسلام وقد أثنى الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم بحسن الخلق فقال جل وعلا: وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ (115) وقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت على الخلق الحسن منها: قول النبي صلى الله عليه وسلم: اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن (116) وروى الإمام البخاري عن مسروق قال كنا جلوساً مع عبد الله بن عمرو يحدثنا إذ قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً وإنه كان يقول إن خياركم أحاسنكم أخلاقاً (117) وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً (118)

والأخلاق الحسنة كالصدق والأمانة والوفاء بالعقود والعهود وحسن المعاملة وإنظار المعسرين وترك المماطلة في سداد الديون وأداء الحقوق لأصحابها ونحو ذلك من الأخلاق الفاضلة الحميدة، كبشاشة الوجه، ولين الكلام، والجانب، والابتعاد عن الشدة، والغضب، والفحش وغير ذلك كلها مطلوبة من المسلم بشكل عام ومن التاجر المسلم على وجه الخصوص. ومن المعلوم أن الإسلام قد دخل أقطاراً كثيرة على يد التجار المسلمين أصحاب مكارم الأخلاق. ولا شك أن الأخلاق من أسس بناء الأمم.

8- علي التاجر ان يهتم بوفاء كل العهود والمواثيق التي يوجبها علي نفسه

كثيراً من النصوص من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم أمرت بالوفاء بالوعد وحثت على ذلك وذمت من لم يف بوعده فمن هذه النصوص قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (119) فهذه الآية الكريمة تأمر بالوفاء بالعقود والوعد داخل في ذلك، فالوعد والعقد سواء كان مع الله اومع خلقه يجب علي المسلم ان يفي ما التزمه وقال تعالى: وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (120) كما أن الله سبحانه وتعالى ذم بعض المنافقين الذين لم يفوا بوعودهم كما جاء في قوله تعالى: وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِن ءَاتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ فَلَمَّا ءَاتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخُلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (121) كما أن الله سبحانه وتعالى مدح الموفين بعهودهم ووعودهم وأثنى عليهم كما قال الله تعالى: وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا (122)

وورد في السنة النبوية ما يدل على وجوب الوفاء بالوعد فمن ذلك ما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا وعد أخلف (123) وجاء عن عبد الله بن عامر رضى الله عنه قال: دعيتني أمي يوماً ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في بيتها فقالت: تعال أعطك. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أردت أن تعطيه؟ فقالت: أعطيه تمراً. فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أما إنك لو لم تعطه شيئاً كتبت عليك كذبة (124)

وجاء عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيد في صلاته كثيراً من المأثم والمغرم فقبل له: يا رسول الله، ما أكثر ما تستعيد من المغرم؟ فقال: إن الرجل إذا غرم -أي استدان- حدث فكذب ووعد فأخلف (125)

وبعد عرض هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية أقول إن أهل العلم اختلفوا في حكم الوفاء بالوعد فمنهم من قال بأنه مندوب ومنهم من قال بأنه واجب ومنهم من قال بالتفصيل ففي حالات يجب الوفاء وفي أخرى يندب. والذي أميل إليه وأختاره وجوب الوفاء بالوعد ديانةً وقضاً وهذا قول جماعة من أهل العلم منهم جماعة من فقهاء السلف كالفقيه المعروف ابن شبرمة والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والقاضي سعيد بن الأشوع وإسحاق بن راهويه وغيرهم. (126)

وساق البخاري عدة أحاديث في الوفاء بالوعد منها قصة أبي سفيان رضي الله عنه مع هرقل وفيه: سألتك ماذا يأمركم؟ فرعمت أنه أمركم بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة. قال: وهذه صفة نبي (127) فهذه الأدلة وغيرها تدل على وجوب الوفاء بالوعد. وأخيراً ينبغي أن يقال إن الأخذ بقول من أوجب الوفاء بالوعد يضبط معاملات الناس وخاصة في الأمور المالية وقد أخذت كثير من المصارف الإسلامية التي تتعامل وفق الأحكام الشرعية بمبدأ الإلزام بالوعد لما في ذلك من ضبط للمعاملات المالية.

9- ينبغي للتاجر الأخذ بمبدأ الإقالة

ان من صفات التاجر المتقي انه إذا اشترى شخص سلعة منه ثم ندم على شرائها وطلب منه إرجاعها فأرجعها وأقل بيعته عسى الله أن يقبل عشرته يوم القيامة. والإقالة عند الفقهاء هي: رَفْعُ الْعَقْدِ وَالْعَاءُ حُكْمُهُ وَأَثَارُهُ بِنِزَاحِ الطَّرْفَيْنِ (128) والإقالة أمر مندوب إليه شرعاً ومرغب فيه وقد حث النبي ﷺ على أن يقبل البائع المشتري إن ندم على الشراء لأي سبب من الأسباب فقد ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أقال مسلماً أقاله الله عشرته يوم القيامة (129)

و في رواية أخرى قوله صلى الله عليه وسلم: من أقال نادماً بيعته، أقاله الله عشرته يوم القيامة (130) وجاء في رواية أخرى قوله صلى الله عليه وسلم: من أقال أخاه بيعاً أقاله الله عشرته يوم القيامة (131) قال صاحب عون المعبود في شرح الحديث: [(من أقال مسلماً) أي يبعه (أقاله الله عشرته) أي غفر لته وخطيئته. قال في إنجاح الحاجة: صورة إقالة البيع إذا اشترى أحد شيئاً من رجل ثم ندم على اشتراؤه إما لظهور الغبن فيه أو لزوال حاجته إليه أو لانعدام الثمن فرد المبيع على البائع وقبل البائع رده أزال الله مشقته وعشرته يوم القيامة لأنه إحسان منه على المشتري، لأن البيع كان قد بت فلا يستطيع المشتري فسخه انتهى" (132)

وينبغي أن يعلم أن عقد البيع إذا تم بصدور الإيجاب والقبول من المتعاقدين فهو عقد لازم والعقود اللازمة عند الفقهاء لا يملك أحد المتعاقدين فسخها إلا برضى الآخر إذا لم يكن بينهما خيار لقوله صلى الله عليه وسلم: [البيعان بالخيار ما لم يتفرقا] (133).

ومع ذلك فقد اتفق أهل العلم على أن من آداب البيع والشراء الإقالة ولا شك أن الإقالة من باب الإحسان والتراحم والتيسير على الناس والرفق بهم وتقديم العون لهم وإقالة عثراتهم وهي أمور مطلوبة من المسلم فقد قال صلى الله عليه وسلم: الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء (134) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه؛ من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته؛ ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة (135) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم من رفق بأمي فارفق به ومن شق عليهم فشق عليه (136) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من يحرم الرفق يحرم الخير (137) وإنما ذكرت هذه الأحاديث لما غلب على التعامل بين الناس من طمعٍ وجشعٍ وفقدانٍ للتراحم والإحسان، لعلهم يتذكرون فيتراحمون.

وأخيراً نبيه على أمرين أولهما: ما ورد في بعض ألفاظ أحاديث الإقالة من قوله صلى الله عليه وسلم: من أقال مسلماً بيعته، فإن ذكر المسلم في الحديث ورد من باب التغليب وإلا فإقالة غير المسلم كإقالة المسلم قال الصنعاني: وأما كَوْنُ الْمُقَالِ مُسْلِمًا فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِكَوْنِهِ حُكْمًا أَعْلِيًّا وَإِلَّا فَتَوَابُ الْإِقَالَةِ تَأْتِي فِي إِقَالَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ وَرَدَ بِالْفِطْرِ مَنْ أقال نَادِمًا أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ" (138)

والثاني: إن الإقالة تُكُونُ وَاجِبَةً إِذَا كَانَتْ بَعْدَ عَقْدٍ مَكْرُوهٍ أَوْ بَيْعٍ فَاسِدٍ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ فَاسِدًا أَوْ مَكْرُوهًا وَجَبَ عَلَى كُلٍِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ الرَّجُوعُ إِلَى مَا كَانَ لَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ صَوْنًا لَهُمَا عَنِ الْمَحْظُورِ لِأَنَّ رَفْعَ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْإِقَالَةِ أَوْ بِالْمَسْخِ. كَمَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْإِقَالَةُ وَاجِبَةً إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَارِزًا لِلْمُسْتَشْتَرِي وَكَانَ الْعَبْرُ يَسِيرًا، وَإِنَّمَا قِيْدُ الْعَبْرِ بِالْيَسِيرِ هُنَا، لِأَنَّ الْعَبْرَ الْفَاحِشَ يُوجِبُ الرَّدَّ إِنْ عَرَّهَ الْبَائِعُ عَلَى الصَّحِيحِ" (139)

الاهتمام بمبدأ وضع الجوائح

الجوائح في اللغة: الجوائح جمع جائحة جاح يجوح جوحاً: هلك مال أقرائه والجائحة هي الشدة تحتاح المال من سنة أو فتنة وهي مأخوذة من الجوح بمعنى الاستئصال والهلاك وجاحت الجائحة الناس: أهلكت ما لهم و استأصلته (140) وفي الاصطلاح : عرفها الشافعي في الأم بأنها : كل ما اذهب الثمرة أو بعضها بغير جنابة آدمي وعرفها ابن قدامة الحنبلي بأنها : كل آفة لا صنع لآدمي فيها " (141)

أقول : من خلال ما تقدم وبعد معرفة المعنى اللغوي والاصطلاحي للجوائح نستطيع أن نقول ان المراد من وضع الجوائح هو الخط من قدر الالتزام المتفق عليه بين المتعاقدين عن المتعاقد الذي أصابه الإرهاق أو العجز عن تنفيذ العقد بسبب جائحة أصابت العين المتعاقد عليها "

أما الحكم الشرعي لوضع الجوائح: فقد ورد في وضع الجوائح أحاديث من طرق مختلفة اذكر منها هنا ما يتحقق منها الفائدة وهي: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم "أمر بوضع الجوائح" (142) وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم "أمر بوضع الجوائح ونهى عن بيع السنين" (143) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: "أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار أبتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك" (144)

ويؤخذ من هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح حتى لا يأكل المسلم مال أخيه بالباطل. فعلى التجار أن يتقوا الله في أنفسهم وفي إخوانهم وأن يتراحموا فيما بينهم يقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ (145) وثبت عن جرير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يرحم الله من لا يرحم الناس (146)

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، الرحم شجنة من الرحمن فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعته الله (147) والشجنة أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق. (148)

هوامش

- 1- القرآن: 275 :2
- 2- السجستاني ، سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، 1388هـ، سنن أبي داود مع عون المعبود، الطبعة الثانية، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية ، رقم الحديث: 1678
- 3- القرآن : 9 :122
- 4- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين ، 1400هـ، شعب الايمان، الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت، 195/3
- 5- الالباني ، محمد ناصر الدين، 1408هـ، صحيح الجامع الصغير وزيادته، ط3، المكتب الاسلامي بيروت، رقم 3913
- 6- الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي ، تعليق أحمد شاكر على الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 151/1
- 7- تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي 357/2
- 8- القرآن : 18 :46

9- علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان ، 1401هـ/1981م، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة، الرقم 44258

10- القرآن : 3: 14

11- القرآن : 89: 20

12- القرآن : 26: 132

13- القرآن : 8: 28

14- البُستي ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، 1414 / 1993،

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الرقم 3210

15- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله ، 1982م، الجامع الصحيح المسند

من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دارالمعرفة، بيروت، الرقم 1338 و1339 و5960

القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، 1417هـ، صحيح مسلم، ط3، دارالمعرفة، بيروت، الرقم 1715

16- صحيح مسلم رقم 4816

القزويني ، محمد بن يزيد أبو عبد الله ، 1418هـ ، سنن ابن ماجه، ط2، دارالمعرفة، بيروت ، الرقم 76 و4158

17- سنن الترمذي رقم 3634

18- صحيح البخاري رقم 17 و1320 وصحيح مسلم رقم 1352

19- صحيح البخاري رقم 2673 و5955

20- سنن الترمذي رقم 2258

و احمد بن حنبل، 1421هـ، مسند احمد ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الرقم 16826

21- صحيح البخاري الرقم 2214

22- سنن الترمذي الرقم 2298

ومسند احمد الرقم 15224

23- القرآن : 23: 51

24- صحيح البخاري الرقم 1941

25- سنن الترمذي الرقم 2340

- 26- القرآن : 2 : 172
- 27- القرآن : 4 : 29
- 28- صحيح مسلم الرقم 1686
- 29- سنن الترمذي الرقم 558
- 30- العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد ، 1422هـ ، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط 1، دار ابن الجوزي، 392/8
- و بن قدامة المقدسي ، عبد الله بن أحمد أبو محمد ، 1405هـ ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت ، 51/6
- 31- شرح الممتع علي زادالمستقنع 392/8 و المغني لابن قدامة 52/6
- 32- القرآن : 2 : 275 و 276
- 33- صحيح مسلم الرقم 2995
- 34- القرآن : 5 : 2
- 35- القرآن : 2 : 275س
- 36- صحيح البخاري الرقم 2560 و 6351
- 37- مجلة المجمع الفقهي الاسلامي، العدد الثاني، مجلة دورية محكمة يصدرها الرابطة الاسلامي، ج 2 ص. 735 و 813
- 38- القرآن : 2 : 286
- 39- القرآن : 2 : 275
- 40- الشماخي، عامر بن علي ، 1974م، الإيضاح، دار الفتوح، دمشق، ط 1، ص 134
- 41- الأشقر ، عمر بن سليمان، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، ط 3 ، دارالنفائس للنشر والتوزيع، بيروت ، ص 31
- 42- القرآن : 9 : 37
- 43- القرآن : 2 : 275
- 44-
- 45- المغني 51/6
- وابن تيمية، مجموع الفتاوى ، دارالوفاء بيروت ، 454/29
- و حماد ، نزيه الدكتور، 1428هـ ، فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة ، ط 1 ، دارالقلم، دمشق

- 46 صحيح مسلم رقم 147
- 47 القرآن : 7 : 85
- 48 القرآن : 83 : 1 إلى 6
- 49 القرآن : 31 : 20
- 50 القرآن : 5 : 4
- 51 القرآن : 7 : 157
- 52 الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله، 1411 – 1990م، المستدرك على الصحيحين ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الرقم 2345
- 53 القرآن : 17 : 70
- 54 القرآن : 3 : 191
- 55 القرآن : 8 : 22 و 23
- 56 القرآن : 5 : 91
- 57 سنن ابي داود الرقم 3201 ومسند احمد الرقم 25416
- 58 صحيح مسلم رقم 3733
- 59 سنن ابي داود الرقم 3192 ومسند احمد الرقم 12681
- 60 سنن الترمذي الرقم 1969
- 61
- 62
- 63 القرآن : 5 : 2
- 64 سنن الترمذي الرقم 1216
- 65 صحيح البخاري الرقم 2082 وصحيح مسلم الرقم 2960
- 66 القرآن : 24 : 31
- 67 سنن ابي داود الرقم 1836
- 68 سنن ابي داود الرقم 1837 وسنن الترمذي الرقم 2701
- 69 القرآن : 17 : 31
- 70 مسند احمد الرقم 8170
- 71 القرآن : 24 : 19

- 72- القرآن : 2 : 5
- 73- مسند احمد الرقم 19287
- 74- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب ، ط 1 ، دار صادر ، بيروت ، مادة وثق ج 6، ص: 876-877
- 75- القرآن : 4 : 47
- 76- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، 1415هـ ، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ص708-709
- 77- ابن فرحون ، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمرى، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام ، ج 1، ص 200
- 78- الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت، 135/14
- 79- القرآن : 2 : 282
- 80- سنن الترمذي رقم 1137 وسنن ابن ماجه رقم 2242
- 81- علاء الدين البخاري ، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، 1418هـ/1997م ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 3 \ 52، 53
- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت ، 4 \ 137
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس ، 1402هـ ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، دارالفكر بيروت، 4 \ 373
- الزرعي، محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة المدني، القاهرة ، ص 205
- 82- صحيح البخاري الرقم 2475 و 4378
- 83- الجصاص ، أحكام القران ، 482/1
- 84- بن حزم الأندلسي القُرطبي الظاهري، أبو محمد دعلي بن أحمد بن سعيد، المحلى، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 80/8
- 85- ابن العربي ، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المالكي ، أحكام القران، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 258/1
- 86- الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، المكتبة العلمية ، بيروت، 287/1

- 87- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، 1996م، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى
لشرح المنتهى، عالم الكتب، بيروت، 288/1
- 88- القرآن : 2 : 283
- 89- البخاري رقم 1954 و 2326
- 90- المغني 444/6
- 91- البخاري رقم 52 و 2344
- 92- الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد، 1997م، إحياء علوم الدين، دار المعرفة ، بيروت، 84/2
- 93- الترمذي رقم 1133 و سنن ابي داود رقم 2239
- 94- الترمذي رقم 3350
- 95- صحيح الجامع للالباني رقم 6231
- 96- إحياء علوم الدين 86/2-87
- 97- القرآن : 71 : 10-12
- 98- البخاري رقم 11 و 27 و 5767
- 99- مسلم رقم 81
- 100- البخاري رقم 3079 و 5759
- 101- القرآن : 13 : 24
- 102- الترمذي رقم 2619
- 103- الألباني ، محمد ناصر الدين ، 2000م ، السلسلة الصحيحة ، ط 3 ، مكتبة المعارف الرياض ،
227/2
- 104- الجليلاني، فضل الله، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، ط 1، دارالكتب العلمية، بيروت ،
489/2
- 105- البخاري الرقم 1934م
- 106- الترمذي الرقم 1240م
- 107- القرآن : 2 : 280
- 108- مسلم رقم 4867
- 109- مسلم رقم 2917
- 110- القرآن : 9 : 119

- 111 القرآن : 4 : 58
- 112 القرآن :
- 113 البخاري الرقم 5629
- 114 البخاري رقم 1937
- 115 القرآن : 68 : 4
- 116 الترمذي رقم 1910
- 117 البخاري رقم 3295 و 3476
- 118 الترمذي رقم 1941
- 119 القرآن : 5 : 1
- 120 القرآن : 17 : 34
- 121 القرآن : 9 : 75 و 77
- 122 القرآن : 2 : 177
- 123 البخاري رقم 32 و 2279
- 124 ابي داود رقم 4339
- 125 البخاري رقم 789
- 126 السخاوي، الحافظ ابوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد ، 1998م، التماس السعد في الوفاء
بالوعد ط 1، دارالكتب العلمية، بيروت ، ص 30
- 127 البخاري رقم 6 و 2484
- 128 الموسوعة الفقهية الكويتية 324/5
- 129 ابن حبان رقم 5029 و ابي داود رقم 3001
- 130 إرواء الغليل 182/5
- 131 الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، 1412هـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دارالفكر، بيروت، 4/
- 110
- 132 العظيم آبادي أبي الطيب محمد شمس الحق، 1415 هـ . 1995 م . الطبعة الثانية ، عون المعبود ،
دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، 237/9
- 133 البخاري الرقم 1937 و 1940 و 1965
- 134 ابي داود الرقم 4290

- 135- البخاري الرقم 2262
- 136- مسلم الرقم 3407
- 137- مسلم الرقم 4694
- 138- سبل السلام 796/3
- 139- الموسوعة الفقهية الكويتية 325/5
- 140- لسان العرب مادة "جاح"
- 141- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، 1321هـ ، ط 1، كتاب الام، المطبعة الاميرية بولاق مصر، 58/3 .
- 59
- 142- مسلم الرقم 2909
- 143- ابي داود الرقم 2930
- 144- ابي داود الرقم 3009 وسنن الترمذي الرقم 591
- 145- القرآن : 17 : 90
- 146- البخاري رقم 6828
- 147- الترمذي رقم 1847
- 148- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد ، 1399هـ ، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية ، بيروت ، 447/2

فهرس المصادر والمراجع

- 1- الأشقر ، عمر بن سليمان، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، ط 3 ، دارالنفايس للنشر والتوزيع، بيروت
- 2- الألباني ، محمد ناصر الدين ، 2000م ، السلسلة الصحيحة ، ط 3 ، مكتبة المعارف الرياض
- 3- الالباني ، محمد ناصر الدين، 1408هـ ، صحيح الجامع الصغير وزيادته، ط3، المكتب الاسلامي بيروت
- 4- ابن العربي ، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المالكي ، أحكام القران، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان
- 5- ابن العربي ، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المالكي ، أحكام القران، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان
- 6- احمد بن حنبل، 1421هـ، مسند احمد ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة بيروت
- 7- ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، دارالوفاء بيروت
- 8- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفيقي المصري، لسان العرب ، ط 1 ، دار صادر ، بيروت
- 9- ابن قدامة المقدسي ، عبد الله بن أحمد أبو محمد ، 1405هـ ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت

- 10- ابن فرحون ، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمرى، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام
- 11- ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- 12- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، 1996م، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، عالم الكتب، بيروت
- 13- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، 1400هـ، شعب الإيمان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت
- 14- البُستي ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، 1414 / 1993، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ، بيروت
- 15- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله ، 1982م، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دار المعرفة، بيروت
- 16- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس ، 1402هـ ، كشف القناع عن متن الإقناع ، دار الفكر بيروت
- 17- الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي ، تعليق أحمد شاکر على الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
- 18- الجيلاني، فضل الله، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت
- 19- حماد ، نزيه الدكتور، 1428هـ ، فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة ، ط 1 ، دار القلم، دمشق
- 20- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله، 1411 - 1990م، المستدرک علی الصحیحین ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- 21- الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد ، 1399هـ ، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية ، بيروت
- 22- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، 1415هـ ، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت
- 23- الزرعى، محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة المدني، القاهرة
- 24- السجستاني ، سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو، الأزدي أبو داود، 1388هـ، سنن أبي داود مع عون المعبود، الطبعة الثانية، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية

- 25- السخاوي، الحافظ ابوالخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد ، 1998م، التماس السعد في الوفاء بالوعد ط 1، دارالكتب العلمية، بيروت
- 26- الشماخي، عامر بن علي، 1974م، الإيضاح، دار الفتح، دمشق، ط 1،
- 27- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، 1321هـ، ط 1، كتاب الام، المطبعة الاميرية بولاق مصر
- 28- العظيم آبادي أبي الطيب محمد شمس الحق، 1415 هـ . 1995 م . الطبعة الثانية ، عون المعبود ، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان
- 29- علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان ، 1401هـ/1981م، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة
- 30- العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد ، 1422هـ ، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط 1، دار ابن الجوزي
- 31- علاء الدين البخاري ، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، 1418هـ/1997م ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط 1، دار الكتب العلمية ، بيروت
- 32- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت
- 33- الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد، 1997م، إحياء علوم الدين، دار المعرفة ، بيروت
- 34- الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، المكتبة العلمية ، بيروت
- 35- القزويني ، محمد بن يزيد أبو عبد الله ، 1418هـ ، سنن ابن ماجه، ط2، دارالمعرفة، بيروت
- 36- القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، 1417هـ ، صحيح مسلم، ط3، دارالمعرفة، بيروت
- 37- مجلة المجمع الفقهي الاسلامي، العدد الثاني، مجلة دورية محكمة يصدرها الرابطة الاسلامي
- 38- الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت
- 39- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، 1412هـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دارالفكر، بيروت